في حمد الله تعالى على صفاته لأنها ليست باختياره تعالى عندهم وإلا
لزم حدوثها لما عرفت في موضعه ولا نحوج إلى تأويل في الحمد
على المكاره النفسانية من العلم والتجا والحلم ونحوها قوله أو
بالجنان لا ينقاد كيف ينبي الشكر الجناني أعني الاعتقاد عن التعظيم
لأنه لا معنى لإنبائه بالنسبة إلى نفس الشاكر ولا يتصور بالنسبة
إلى غيره لعدم اطلاعه ولو أطلعه الشاكر بقول أو بفعل فذلك
المطلع هو المنبي حقيقة لا الاعتقاد فلا يكون تعريف الشكر
بالمنبي جامعا ولا قوله أو بالجنان صحيحا لإنبائه عن أنبا إلا الاعتقاد
لأنا نقول معنى الإنبا أن يفيد معرفة المنبي معرفة المنبا عنه
ولا يقدح فيه الجهل بالمنبي ولا ريب في تحقق ذلك في الشكر الجناني
وما ذكر من حصر الإنبا في المطلع المذكور إن أريد حصر الإنباء
عن تعظيم المنعم فعليه منع ظاهر بل هو منبي عن الاعتقاد والاعتقاد
منبي عن التعظيم وإن أريد به حصر الإنبا عن الاعتقاد فمسلم
ولا ضير لأن الكلام في الإنباء عن التعظيم وقد توجه السؤال
على ما ذكر أن الاعتقاد بالجنان من أقسام الشكر بأنه ليس
شكرا لانتفاء الإنبا فيه لعدم العلم به ولو اطلع عليه بأمر
آخر فذلك المطلع هو الشكر لا الاعتقاد لأنه المنبي دونه
فيجاب بأن الإنبا تحقق فيه لما ذكر والاطلاع عليه لا بد

أن يكون من الشاكر حتى يجعل شكرا فضلا عن أن يكون هو الشكر بل
يجوز أن يكون من غيره بالهام أو إيجاد ولئن كان من جهته لا
يلزم أن يكون الشكر هو هذا المطلع لا ما يطلع عليه من الاعتقاد
كيف ومعنى الإنبا متحقق فيه جزما غاية الأمر أن يكون هناك شكران
أحدهما القول أو الفعل المطلع والآخر ما يطلع عليه من الاعتقاد
وإنما أحد الشكرين عن الآخر لا يوجب عدم كون الآخر شكرا
قوله مورد الحمد لما كان الظاهر من التعريفين هو النسبة بين
الموردين وبين المتعلقين ويظهر منهما بين النسبتين النسبة
الحمد والشكر فرع ما يظهر من التعريفين عليهما ثم ما يظهر من هذا
الظاهر عليه جريا على قاعدة التعليم قوله هو اسم للذات الواجب
أي بالذات لأنه المفهوم من الإطلاق وذكر الصفتين أعني
الواجب الذاتي واستحقاق جميع المحامد كأنه تلويح بوجه
لطيف إلى استجماع اسم الله تعالى لجميع صفات الكمال أما الواجب
الذاتي فلأنه يتبع سائر صفات الكمال وقد فرع بعض المحققين
بعضها عليه والتحقيق أنه يمكن تفريع الكل عليه واستحقاق جميع
المحامد يشير إلى ثبوت جميع صفات الكمال لأن كل كمال يستحق أن
يحمد عليه فلو شذ كمال عن الثبوت له سبحانه لم يكن مستحقا للحمد
على هذا الكمال فلم يكن مستحقا لجميع المحامد وأما وجه استجماع

Copyright © King Saud University